قطاع التعليم العالي كمصدر من مصادر الإستثمار الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

Higher education sector as a source of government investment And its impact on economic growth in Algeria

أ. بوخدوني جازية[1]

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة البليدة 2 – الجزائر

kaci1972@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/05/27 تاريخ القبول: 2019/06/02

الملخص:

تقاس تطور الأمم بمخرجات الجامعة أي الحاصلين على الشهادات الجامعية بمختلف أطوارها، مما يستلزم على الدولة الإعتناء بهذا القطاع الذي يعتبر قطاع النخبة . لا سيما مساهمته في تحقيق النمو الإقتصادي المرجو، خاصة في توفير مناصب لهؤلاء –الجامعيين- مما يؤثر على تنمية باقي القطاعات.

إذا قطاع التعليم العالي يعتبر من أهم مصادر للإستثمار الحكومي ، لما ينجم عنه تحقيق التوازن الإقتصادي للبلد هذا من جهة ويعمل على مواجهة البطالة والآفات الإجتماعية الحاصلة من عدم العمل. إضافة إلى ذلك على الدولة ان تخصص جزء مهم من ميزانيتها للإنفاق على التعليم العالي.

الكلمات الدالة: التعليم العالي، الإستثمار الحكومي، النمو افقتصادي، الجزائر.

Résumé:

Le développement des nations se mesure aux résultats de l'université, c'est-à-dire ceux qui possèdent des diplômes universitaires à divers stades, ce qui oblige l'État à s'occuper de ce secteur considéré comme un secteur d'élite. Surtout sa contribution à la réalisation de la croissance économique souhaitée, en particulier dans la création de postes pour ces diplômés universitaires, qui affecte le développement des autres secteurs.

Si le secteur de l'enseignement supérieur est l'une des sources d'investissement les plus importantes des gouvernements, il en résulte, d'une part, la réalisation de l'équilibre économique de ce pays et contribue à lutter contre le chômage et les parasites sociaux résultant du non-travail. En outre, l'État devrait affecter une partie importante de son budget aux dépenses consacrées à l'enseignement supérieur.

Mots-clés: enseignement supérieur, investissements publics, croissance économique, Algérie.

[1] مرسل المقال : بوخدوني جازية

ABSTARC

The development of nations is measured by the outputs of the university, ie, those with university degrees in various stages, which requires the state to take care of this sector, which is considered an elite sector. Especially its contribution to achieving the desired economic growth, especially in the provision of positions for these university graduates, which affects the development of the other sectors.

If the higher education sector is one of the most important sources of government investment, it results in achieving the economic balance of this country on the one hand and works to address unemployment and social pests that result from non-work. In addition, the state should allocate an important part of its budget to the expenditure on higher education.
Keywords: higher education, government investment, economic growth, Algeria.

تمهيد:

في ظل الأزمة المالية التي نعيشها إثر إنخفاض أسعار النفط ، كان ولابد على الدولة اللجوء إلى حل بديل لتزكية إيراداتها، هذا الحل يكون من خلال تنويع مصادر الإستثمار الحكومي الذي سيؤثر على النمو الاقتصادي بصفة مستمرة سواء بالطريقة المباشرة وغير المباشرة من ناحية أخرى.

قبل أن نستهل موضوعنا هذا، لابد من الإشارة إلى أن الإستثمار الحكومي يتكون من مجموعة من المركبات المختلفة ، من بينها قطاع التعليم العالي الذي هو من أهم مصادر الإستثمار الحكومي كونه يعتبر قاعدة أساسية وجب وجودها وقوتها في كل دولة إذ تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والرقي .

من هذا المنطلق تتبلور معالم الإشكالية على النحو التالي: **كيف يسهم قطاع التعليم العالي في تنمية الإستثمار الحكومي لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

أهمية الدراسة:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نوجزها فيما يلي:

- ✓ مساهمة قطاع التعليم العالي في تحقيق الرفاهية للمجتمع والبلد معا؛
- ✓ دور تنويع مصادر الإستثمار الحكومي كبديل لمواجهة الأزمات؛
- ✓ أهمية قطاع التعليم العالي في تطوير الإستثمار الحكومي مما ينجم عنه التطور في معدلات النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن سردها فيما يلي:

- ✓ توضيح معالم الإستثمار الحكومي، وتحليل أهم مكوناته؛
- ✓ تحليل أهم نماذج النمو الاقتصادي؛
- ✓ إبراز العلاقة التأثيرية بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي – كونه من أهم مصادر الإستثمار الحكومي- والنمو الاقتصادي.

للإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا بدراسة الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولا: دراسة الإطار النظري للإستثمار الحكومي؛

ثانيا: تحليل مجالات الإستثمار الحكومي؛

ثالثا: ماهية النمو الاقتصادي؛

رابعا: واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر؛

خامسا: دراسة العلاقة التأثيرية بين قطاع التعليم العالي والنمو الاقتصادي.

أولا: دراسة الإطار النظري للإستثمار الحكومي؛

أ-**تعريف الإستثمار الحكومي:** "هو نوع من الإستثمار تعود ملكيته إلى الدولة، ونهدف الدولة من خلال هذا النوع من الإستثمارات تحقيق منفعة لصالح عامة أفراد المجتمع عن طريق توفير السلع والخدمات العامة كالإستثمار في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية [2] »

وعرف كذلك بـ" الإستثمار الذي تطلع به الدولة من إنشاء المشروعات المختلفة والغرض من ذلك هو تعظيم العائد الإجتماعي، وخدمة المجتمع كإنشاء الطرق والجسور والسدود والمدارس والجامعات والمستشفيات، كل ذلك من أجل التنمية الشاملة وتحقيق حاجيات المصلحة العامة، فيطلق عليها بالإستثمارات المستقلة"[3]

كما عرفه الدكتور **وليد عبد الحميد العايب** بأنه " أحد أقسام الإنفاق الحكومي وذلك حسب التقسيم الاقتصادي بإتخاذ الجهة الموجه إليها الإنفاق الحكومي لمعيار التصنيف، وهذه النفقات تخصص لتكوين رأس المال وتبرز أهميتها في كونها تهدف أساسا إلى تنمية الثروة القومية، وبشكل عام تشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأس المالية إلى الداخل"[4]

ويقصد به " ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة مشروعات عامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمال في المجتمع [5] وكذلك يتمثل الإستثمار العام في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين"[6]

من خلال التعاريف المذكورة سالفا نستنتج مايلي:

- الإستثمار الحكومي هو الإنفاق الحكومي على المشاريع لزيادة الطاقة الإنتاجية؛
- كما أنه يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمجتمع من خلال تلبية حاجيات الفرد والمجتمع معا؛
- تنمية الثروة الوطنية التي تشتمل على تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأس المالية إلى الداخل.

ج- أهداف الإستثمار الحكومي:

يسعى الإستثمار الحكومي إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:[7]

- تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن؛
- تحقيق التوظيف الكامل؛
- زيادة القيمة المضافة الوطنية (الناتج الوطني)؛
- دعم ميزان المدفوعات؛
- تحسين قيمة العملة الوطنية.

- [2]باشوش حميد، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال 2001-2014، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراة علوم ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ،2015-2016، ص 31.

[3]- ساطور رشيد، محددات الإنفاق الإستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنية الاقتصادية، حالة الإستثمار الخاص- دراسة قياسية 1970-2010، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ،2012-2013،ص32.

[4]- وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص 122.

[5]- الطاهر عبد الله، **مقدمة في إقتصاديات المالية العامة**، جامعة الملك أل سعود، المملكة العربية السعودية، 1984، ص14.

[6]-الشراح رمضان وحسن محروس، **الإستثمار -النظرية والتطبيق**، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن،1999، ص13.

[7]- هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثارها على تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراة: تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف،2014، ص40.بالتصرف

د- دوافع الإستثمار الحكومي: إضافة إلى الأهداف التي يسعى الدول إلى تحقيقها من وراء القيام بالإستثمارت الحكومية، يمكن تلخيص الأسباب التي تدفع الحكومات إلى اللجوء إلى تلك الإستثمارت في العناصر التالية:[8]

1- زيادة مستوى التشغيل وتحسين حياة الأفراد:

عن طريق الإستثمار الحكومي يمكن إمتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل خاصة عند إستثمار في مجال البنية التحتية للبلد.

2- توجيه النشاط الاقتصادي:

يعتبر الإستثمار الحكومي أحد الحلول الفعالة التي تلجأ إليها الحكومات لمواجهة المشكلات التي تعترض أداء الاقتصاد الوطني في بعض الحالات، من خلال توجيه النشاط وإزالة العوائق التي تقف في وجه مسيرة النمو والتطور الاجتماعي.

3- زيادة فرص ومعدلات الإستثمار:

يساهم الإستثمار الحكومي في تحسين بيئة وشروط الاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع توقعات العائد من العمليات الإستثمارية فيشجعون أكثر على الإستثمار.

4- زيادة القدرة التنافسية:

تسمح الإستثمارات الحكومية بإنشاء مناطق جاذبة للاستثمارات وتسمح بالتأقلم مع متطلبات المنافسة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

5- تحقيق الإهداف التنموية المسطرة.

يعتبر الإستثمار الحكومي وسيلة أساسية في السياسات التنموية للكثير من الدول، حيث يعتمد عليها في تحقيق الأهداف المسطرة لمحاربة الفقر، وتطوير بعض القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: تحليل مجالات الإستثمار الحكومي

أ- الإستثمار في البنية التحتية.

تم إستخدام مصطلح البنية التحتية منذ عام 1927 وذلك للإشارة إلى الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية، والأشغال العامة المماثلة المطلوبة للإقتصاد، فضلا عن المنشآت العسكرية الدائمة اللازمة للدفاع عن البلاد.[9]

كما يشمل مفهوم البنية التحتية مجموع الخدمات التي تقدمها الدولة ومنشآتها إلى الأفراد مثل خدمات النقل والتي تشمل الموانئ والسكك الحديدية والمطارات والطرق فضلا عن خدمات البلدية والصرف الصحي ومحطات مياه الشرب وشبكاتها ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وشبكاتها الناقلة والإتصالات والخدمات الصحية والتعليمية.[10]

ويعد عدم الإهتمام في البنية التحتية أحد أهم المشكلات التي تواجه النمو الإقتصادي في البلدان النامية ولذلك نرى أن الدول المتقدمة أسهمت وبشكل كبير في تطوير هذه القطاعات الحيوية ومن خلال رصد كميات كبيرة من الأموال إذا استخدمت أفضل التقنيات الحديثة في مجال النهوض بهذا القطاع الحيوي.

ب- الإستثمار الزراعي.

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإقتصادية لا سيما في مساهمته في تكوين الدخل الوطني وفي توليد الدخل لنسبة كبيرة من السكان، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الإقتصادي للبلاد.[11]

ج- الإستثمار السياحي:

---

[8]- أبو إسماعيل فؤاد، **إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص ص 22-30.بالتصرف

[9]- أحمد جبر سالم وأحمد جاسم محمد، **الإستثمار في البنية التحتية ومصادر التمويل**، دار الإمام للنشر والتوزيع، عمان ، 2017،ص 15

[10]- برناردين أكيتوبي،ريتسارد هينغ، غيرد شوارتز، **الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**، قضايا إقتصادية 40، سلسلة يصدرها صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2007، ص 3.

[11]- غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري ومنظمة التجارة العالمية**، مجلة الأبحاث الإقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، 2010، العدد4، ص 120.

تعد المشاريع السياحية من أكثر المشاريع جلبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، حيث أن الاستثمار السياحي تتعدد مجالاته مثل أماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج، أماكن الترفيه والترويج، المراكز الرياضية والمطاعم... الخ.

يتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كبيرة خصوصا المرافق الخاصة بالإقامة والخدمات والبنية التحتية، وتساهم الدراسات في تحديد سياسات الاستثمار في المناطق السياحية المختلفة وما يلزم لتحريك كافة أوجه التنمية المطلوبة، حيث لابد من دراسة فرص الاستثمار المحلية والعالمية المتاحة، وينتج عن الخطط والبرامج السياحية تقديرات للاستثمارات السياحية المطلوبة لإنشاء المرافق وخدمات البنية التحتية وتجهيز وتطوير عناصر الجذب السياحي.[12]

يعتبر قرار الاستثمار قرارا استراتيجيا لابد من دراسته في ضوء الظروف الاقتصادية المتوقعة خلال فترة حياة المشروع حيث يصل الاستثمار في الأصول الثابتة ما بين 70 و90% بينما الاستثمار في الأصول المتداولة يتراوح بين 10 و 30 % من إجمالي رأس المال المستثمر.

د- الإستثمار الصناعي.

للإستدلال على مستوى التنمية في قطاع الصناعة الجزائرية، يمكن الإستناد إلى طريقة تقدير المسار الزمني لمعدلات النمو لبعض مؤشرات التنمية الصناعية المتاحة.

لقد تراكمت على الاقتصاد الجزائري سلسلة من الفجوات والإختلالات الداخلية والخارجية ونظرا للعلاقة التأثيرية المتبادل بين هذه الإختلالات ، تفاقمت حدتها فكانت سببا في ظهور فجوة النمو الاقتصادي ، وقد تعكس ذلك على بطء وتعثر مسيرة التنمية. مما اجبر الدولة على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر.

ثالثا: ماهية النمو الاقتصادي.

تسعى الدول بإختلاف توجهاتها وطبيعتها إلى تحقيق معدلات نمو مقبولة على الأقل، مستخدمة في ذلك كل الوسائل من أجل تعظيمه.. هذا من جهة وباحثة عن مصادر تنميته من جهة أخرى. إلا ان لمعرفة نماذجه يجب التكلم عن مفهومه أولا.

أ- تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه:" الزيادة المحققة على المدى الطويل لانتاج البلد" كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول: إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المثالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج ، فإنه يأخذ بعين الإعتبار نصيب الفرد من الناتج: أي معدل نمو الدخل الفردي وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في :

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين؛
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.[13]

يشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخول، و بالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج و الاستهلاك (أخذا في الاعتبار معدل نمو السكان)، و بما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة. و يتم التعبير عن النمو بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي. و يجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التضخم و اختلال موازين المدفوعات[14].

يمكن ان نستنتج من التعاريف السابقة مايلي:

- ✓ أن النمو الإقتصادي يعبر عن الزيادة في المداخيل مما ينجم عنه الزيادة في نصيب الفرد من الدخل؛
- ✓ كما يعبر عنه بالزيادة في الإنتاج وتحقيق الرفاهية ؛

---

[12]- منال عبد المنعم مكية، **السياحة تشريعات ومبادئ**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص26.

[13]-محمد أحمد بدر الدين، **إستراتيجيات النمو الاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص ص 12-13.

[14] -أمال محمود عطية عبيد ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاديات التجارة الخارجية ، كلية التجارة و إدارة الأعمال ، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 2002، ص 116

- ✓ ويعرف بأنه التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة؛
- ✓ ومنه معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي –معدل نمو السكان.

ب – عناصر النمو الإقتصادي. متطلبات تحقيق نمو إقتصادي لأي دولة يجب توفر ثلاث عناصر مهمة وأساسية تتمثل في :[15]

1- **تراكم رأس المال** :يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض و المعدات المادية و الموارد البشرية، و يعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات؛

2- **النمو السكاني (العمل)**: يرتبط الأثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة. وزيادة حجم الأسواق و سهولة تحفيز الطلبي الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى. غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل و من خلال محدودية الدخل.

3- **التقدم التكنولوجي** : يعرف على أنه السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان

ج- خصائص النمو الإقتصادي:

حدد السيد سيمون كزنس (S-KUZNETS) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971ستة خصائص للنمو الاقتصادي و أشار بالتحديد إلى الدول المتقدمة وهي[16]:

1- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:

مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة من1770إلى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج و الزيادة السكانية ،

2- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.*(TFP) .

3- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الإقتصادي.

لقد سجل النمو الاقتصادي عبر التاريخ للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو، و هي المعدل المرتفع للتغير القطاعي و الهيكلي الملازم لعملية النمو.حيث يتمثل هذا التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية كالصناعة مثلا.

4- المعدلات المرتفعة في التحول الإجتماعي والسياسي والإيديولوجي.

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الاتجاهات و المؤسسات و الأيدولوجيات ، و تعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث"Modernisation"ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها: الرشادة، التخطيط الإقتصادي، التعاون أو التوازن الإقتصادي والإجتماعي و تحسين إتجاهات المؤسسات.

5- الإمداد الإقتصادي الدولي:

هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية.فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية و المواد الخام و العمالة الرخيصة، و كذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجات الصناعية ،مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات و الاتصالات.

---

[15]- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الدول: الجزائر –مصر – السعودية، أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصاديو والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2013،03-2014، ص 10.

[16]- ميشيل تودارو(ترجمة محمود حسين ومحمود حامد محمود)، التنمية الإقتصادية ، دار المريخ، 2006، ص58.

* Total Factor Productivity

6- **الإنتشار المحدود للنمو الإقتصادي:** على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم ، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من% 80 من الناتج العالمي ، في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة و الدول الفقيرة و المتخلفة و الفجوة آيلة إلى التوسع أكثر فأكثر.

رابعا: واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

قبل الولوج في تقديم الحصيلة الإحصائية ووصف واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، نحاول تقديم تعريف التعليم العالي والبحث العلمي.

أ- تعريف التعليم العالي

لقد تعددت التعاريف التي تتناول التعليم العالي لموقعه الهام ضمن حلقة التنمية الاقتصادية، فيُنظَر له كنظام مفتوح على الوسط المحيط به تتفاعل معه وتستجيب لكل قضاياه، فاختُلِفَ على تعريفه كلٌ حسب منظوره، إلاَّ أنهم اتفقوا على أنَّ دوره لا ينحصر في اكتساب المعارف فقط، لذلك سنحاول التطرق لبعض التعاريف التي تناولت التعليم العالي:

- تُعرِّفه منظمة اليونيسكو على أنه: ذلك التعليم الذي يحتوي على كل شكلٍ من التدريس أو التكوين أو التأهيل للبحث، والمُلَّقن في مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسة جامعية أو غيرها من مؤسسات التعليم المعترف بها من طرف السلطات المختصة للدولة.[17]
- هو ذلك النمط من التعليم الذي يعقب ويُكمِّل التعليم الابتدائي والثانوي، ويحتل موقعاً بارزاً في قمَّة التعليم بصورة عامة، ويُعرَّف أيضا على أنه الدراسة في الجامعات في نظر الكثيرين دراسة متخصصة ينبغي أن تقتصر على مادة التخصص وما يرتبط بها من مواد أخرى ارتباطاً شديداً، على عكس الدراسة في التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي، أين يدرس الطلاب مبادئ وأساسيات المعرفة في كل الحقول تقريباً.[18]
- هو برامج الدراسة أو التدريب التي توفرها الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها، بصفتها مؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات المختصة بالدولة.[19]

ب - خصائص التعليم العالي:

بالإضافة إلى خاصية البحث العلمي، للتعليم العالي عدة خصائص أخرى نذكر منها ما يلي: [20]

- يعتبر من المطالب الأساسية لشغل أي مركز إداري ذو أهمية في المؤسسات الحكومية أو الخاصة؛
- هو المستوى الضروري والمطلوب للتعامل مع التكنولوجيات الحديثة التي يتطلب استخدامها كفاءة أفراد مختصين؛
- هو الحد الأدنى لأفراد المعرفة الذين يكون جوهر عملهم هو إنشاء المعرفة الجديدة؛
- له أهميّة بالغة من الناحية الاجتماعية بغض النظر عن الناحية الأكاديمية والمهنية؛
- يهتم بتعليم الطالب على الإنتاج الشخصي كالتأليف وكتابة البحوث، ليصبح في المستقبل قادراً على الإنتاج في ميادين مختلفة؛

---

[17]. محمد بريش، **دور التعليم العالي في تكوين العقلية العلمية والملكة النقدية وتنمية حوافز البحث والنمو المعرفي**، مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي، العدد 03، أكادير، المملكة المغربية، 2002، ص122.

[18]. حسان بن اسباع، **سياسات التعليم العالي في الجزائر: دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص11.

[19]. صغور فريد، **واقع وتحديات التعليم العالي في الجزائر في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014، ص05.

[20]. جيلالي خالدية، **الجامعة الجزائرية ودورها في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل وفق تطلعات التنمية المحلية: دراسة ميدانية في ولاية تيارت**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2011، ص25.

- يمتاز بخاصية التنوّع، من خلال التنوّع في مؤسسات التعليم العالي والتخصصات التي تعرضها، حيث أنه ككل مؤسسة خِدمتها ومِيزتها في البحث عن مصادر خاصة بها؛[21]

كما توجد خصائص أخرى تتمثل فيما يلي:[22]

- يمتاز بتعدد الأهداف الإنتاجية والخدمية، إضافة إلى دقة التخصص في الوظائف؛
- يعتبر الحلقة المجتمعية الأكثر تماشياً مع معطيات العلوم والمعارف والتطورات في ميادين اختصاصاتها واهتماماتها؛
- هو الإنتاج المباشر للمؤسسة الجامعية فكراً ومعارفاً ومهارات خاضعاً لأصول مختلفة في تسويقه.[23]

ج ـ أنماط التعليم العالي في الجزائر

تضم مؤسسات التعليم العالي الجزائرية تشكيلة متنوّعة عبارة عن مؤسسات علمية مهمتها الأساسية التعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع، تتمتع بشّخصيّة معنويّة واستقلال مالي، تمنح شهادات في نهاية مرحلة التدرج ومرحلة ما بعد التدرج (الدراسات العليا).[24] وفيما يلي أقسام أنماط التعليم العالي.

1- الجامعات: الجامعة هي كلمة لاتينية تعني التجمّع والاتحاد، ويقابلها في اللغة العربية كلمة جامعة[25]؛ حيث هي مؤسسة إنتاجية تهدف لإعداد رأس المال البشري الضروري للقيادة في بلد ما وبأقل التكاليف الممكنة[26]، فالجامعة هي مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية.

2- المراكز الجامعية: هي مؤسسة عمومية ذات طابع علمي، ثقافي ومهني، تتمتّع بالشخصيّة المعنويّة وبالاستقلاليّة الماليّة؛ يُسيِّر المركز الجامعي مجلس إداري ويديره مدير كما أنه مزوَّد بهيئات استشارية، تتكون من معاهد تضم أقساماً تحتوي بدورها على مصالح تقنية مشتركة.

3- المدارس والمعاهد الخارجة عن الجامعة: يمكن إنشاء المعاهد الخارجة عن الجامعة لدى دوائر وزارية أخرى بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي،[27] ويندرج تحت هذه التسمية ما يلي:

- ✓ **المدارس العليا:** هي نمط من مؤسسات التعليم العالي تُعنى بإعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين أربع إلى خمس سنوات ما بعد المرحلة الثانوية، ليتم الحصول منها على شهادة نجاح تعادل شهادة الجامعة.[28]
- ✓ **المعاهد المتخصصة:** وتدعى المؤسسات قصيرة الدورة وتستمر فترة الدراسة فيها لأقل من أربع سنوات، ويحصل خريجي هذه المعاهد على دبلوم مهني أو فني، وفقاً لطبيعة التخصص، وتختلف هذه المنظمات

---

[21]. هشام يعقوب مرزيق _ فاطمة حسين الفقيه، **قضايا معاصرة في التعليم العالي**، درا الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص23.

[22]. نصر الدين بن نذير _ فائزة بعيليش، **دور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التوافق بين مخرجاتها وسوق العمل في الجزائر: جامعة المدية نموذجا**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة البليدة02، 2015، ص14.

[23]. سمية الزاحي، **مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر: دراسة ميدانية بجامعات منتوري قسنطينة، عنابة وسكيكدة**، أطروحة دكتوراه، معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة02، الجزائر، 2014، ص63.

[24]. إيمان بية _ إلياس بن ساسي، **تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في قياس الكفاءة النسبية لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل إدارة التغيير (دراسة تطبيقية على تشكيلة من مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ما بين 2008-2014)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص95.

[25]. ذوقان عبيدات _ سهيلة أبو السميد، **مهارات الحياة الجامعية (الاتصال_ التعلم_ التفكير_ البحث)**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص11.

[26]. نادية ابراهيمي، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس،سطيف01، الجزائر، 2013، ص45.

[27]. Journal Officiel: La République Algérienne Démocratique et Populaire, N°24, **Loi n°99-05**, du 04 Avril 1999, Portant Loi D'orientation Sur L'enseignement Supérieur, art 38, P04.

[28]. محمد السعيد بن غنيمة، **أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم في الجزائر (1967-2012)**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص17.

باختلاف البرامج التي تقدمها، فبعضها كليات متخصصة ككليات إعداد المعلمين، وبعضها متعدد التخصصات.[29]

د- المؤشرات الكمية لمكونات التعليم العالي:

1 -**تطور عدد الطلبة خلال الفترة 1996-2016**

عرف التعليم العالي في الجزائر ككل بلدان العالم عدة إصلاحات، بهدف تكييف القطاع مع المستجدات الحاصلة في الساحة الوطنية والعالمية، إذ تعتبر مؤسسة التعليم العالي من بين المؤسسات الأكثر استقطاباً للطلبة في هذا المستوى من التكوين، فكانت هناك تدفقات متزايدة من سنة لأخرى، لذا سنتطرق تطور عدد الطلبة وفقاً لما حصلنا عليه من معطيات رقمية.وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): عدد الطلبة المسجلين في التدرج وما بعد التدرج والمستفيدين من الإيواء والمنح خلال الفترة 1996-2016

السنوات	عدد الطلبة					التطوّر النسبي لعدد الطلبة (1+2) بالنسبة لسنة الأساس 1997/1996 (%)
	التدرج (1)	ما بعد التدرج (2)	المجموع	المستفيدين من:		
				الإيواء	المنح	
1997/1996	285554	16941	**302495**	143646	207899	-
1998/1997	339518	18126	**357644**	176015	282987	18
1999/1998	372647	19225	**391872**	192692	335772	30
2000/1999	407995	20846	**428841**	215292	338333	42
2001/2000	466084	22533	**488617**	250816	393184	62
2002/2001	543869	26060	**569929**	283056	473255	88
2003/2002	589993	26279	**616272**	302525	526207	104
2004/2003	622980	30221	**653201**	321453	581259	116
2005/2004	721833	33630	**755463**	364250	638744	150
2006/2005	743054	37787	**780841**	366332	636464	158
2007/2006	820664	43458	**864122**	394091	678260	186
2008/2007	952067	48764	**1000831**	448032	776531	231
2009/2008	1048899	54924	**1103823**	470244	859700	265
2010/2009	1034313	58975	**1093288**	434006	780331	261
2011/2010	1077945	60617	**1138562**	442538	796414	276
2012/2011	1090592	64212	**1154804**	447556	792042	282
2013/2012	1124434	67671	**1192105**	443739	790019	294
2014/2013	1119515	70734	**1190249**	422040	803762	293
2015/2014	1165040	76510	**1241550**	433415	841334	310

[29]. بن عيسى ليلى، **أهمية التسيير العمومي الجديد في قطاع التعليم العالي: دراسة حالة جامعة محمد خيضر بسكرة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006، ص81.

2016/2015	1313694	76961	**1390655**	468397	846342	360

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وأرقام المديرية الفرعية للإشراف والتخطيط/مديرية التنمية والإشراف/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،

في قراءة للمؤشّرات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (02)، التي مسّت الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2016، يتضح أن الطلب على التعليم العالي في تزايد مستمر، ففي العشر سنوات الأولى حتى 2007 نسجل قفزة نوعية من حيث العدد، الذي وصل إلى 864.122 طالب بعدما كان 302.495 طالب خلال سنة 1997/1996 أي بزيادة تقدر بضعفين، وابتداء من الموسم الجامعي 2008/2007 تجاوز عدد الطلبة 01 مليون، وبزيادة تقارب 05 أضعاف عند نهاية الفترة، وإذا ما أخذنا سنة 1997/1996 كسنة أساس نلاحظ أيضا أن التطور كان بمعدل 186% سنة 2007/2006 وبمعدل 360% سنة 2016/2015، ويدل هذا الارتفاع على زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي تدريجياً، وما تبذله الدولة من مجهودات تتمثل في حرصها على تطبيق مبادئ التعليم العالي في الجزائر كديمقراطية التعليم ومجانيته هذا من جهة، ومن جهة أخرى في رغبة الناجحين في البكالوريا لمواصلة الدراسة والتحصيل على الشهادات الجامعية التي أصبحت شرطاً من شروط عملية اندماج هاته الفئة في سوق العمل، وبافتراض أن نسبة الارتفاع والنمو في عدد الطلبة ستتزايد بعدد ثابت يمثل متوسط النمو لسنتي 2015/2014 وكذا 2016/2015 فسيتجاوز عدد الطلبة عتبة 02 مليون طالب بحلول سنة 2026، مما يتوجب على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أخذ التدابير اللازمة كتوفير التأطير اللازم والهياكل البيداغوجية لاستيعاب هذا الكم المتوقع، مع تخصيص الموارد اللازمة لذلك بالقدر الكافي.

2-التطورات الكمية لهيئة التدريس والهياكل البيداغوجية : من خلال دراستنا لمسار التعليم العالي بالجزائر، اتضح أن الدولة الجزائرية تمكنت من تخطي شوط كبير، خاصة عند ضخها لعدد لا يستهان به من الإطارات، وعلى رأسها عنصر ذي أهمية كبيرة في القطاع ويعتبر حجر الزاوية في العملية التعليمية يتمثل في هيئة التدريس. وهو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): التطور الكمّي لهيئة التدريس خلال الفترة 2008-2016

السنوات	تطوّر عدد الأساتذة حسب الدرجة العلمية								التطوّر النسبي لعدد الأساتذة بالنسبة لسنة الأساس 2009/2008 (%)
	أستاذ تعليم عالي	أستاذ محاضر (أ)	أستاذ محاضر (ب)	أستاذ مساعد (أ)	أستاذ مساعد (ب)	معيد	أستاذ مهندس	المجموع	
2009/2008	2586	4338	1989	13812	11027	623	95	**34470**	-
2010/2009	2874	4562	2352	15517	11844	449	90	**37688**	09
2011/2010	3186	4817	2835	16681	12101	441	79	**40140**	16
2012/2011	3660	4929	3444	18761	13229	358	67	**44448**	29
2013/2012	4396	4949	4138	21608	12871	368	68	**48398**	40
2014/2013	4979	5247	5289	24126	11286	322	50	**51299**	49
2015/2014	5346	6032	6278	25898	9765	265	38	**53622**	56

2016/2015	5663	6607	7515	26776	8896	464	68	**55989**	62

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وأرقام: المديرية الفرعية للإشراف والتخطيط/مديرية التنمية والإشراف،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نلاحظ أن التأطير في مؤسسات التعليم العالي خلال فترة 08 سنوات، يتماشى طرداً مع أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعة، حيث كلما زاد عدد الطلبة زاد عدد أعضاء هيئة التدريس، وهذا بالمقارنة مع الأرقام الإحصائية بالجدول رقم (03)، كما نلاحظ أن معدل التطوّر الكمي لفئة المدرسين يتزايد بأكثر من 09% سنوياً، لكن إذا ما قارنا هذا التزايد بإجمالي الطلبة المسجلين لوجدنا نقصاً في التأطير الجامعي، مما يزيد عبء العمل على الأساتذة، فعلى سبيل المثال خلال الموسم الجامعي 2016/2015 نجد أن نسبة التأطير قد بلغت 4.02%، أي مدرس واحد لكل 25 طالب، في حين أن المعايير العالمية حَددت مُدرِّس واحد لكل (10-12) طالب، ويمكن في الحالات القصوى أن تصل إلى 20 طالب[30]، علماً أن إجمالي العدد في هذه الفترة 55.989 أستاذ جامعي موّزعين حسب الدرجة العلمية كما يلي: أستاذ تعليم عالي 10.11%، أستاذ محاضر (أ) 11.80%، أستاذ محاضر (ب) 13.42%، أستاذ مساعد (أ) 47.83% وهي أكبر نسبة كما يوضحه الشكل رقم 02)، أستاذ مساعد (ب) 15.89%، معيد 0.83%، أستاذ مهندس 0.12%، وإذا نظرنا من زاوية الدرجة العلمية لهيئة التدريس نجد أن البعض منها في تراجع كدرجة أستاذ مهندس، بعدما كان عددهم 95 أستاذاً سنة 2008 تناقص العدد ليصبح 68 أستاذاً سنة 2016، أما درجة أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر (أ) فهم في تزايد لكن بوتيرة بطيئة ويبقى عددهم قليل مقارنة بفئة الأساتذة المساعدين (أ).

❖ **الهياكل البيداغوجية:**

إن الارتفاع في عدد الطلبة أدّى بالضرورة إلى توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لهم،

الجدول رقم (03): تطوّر شبكة مؤسسات التعليم العالي بالجزائر خلال الفترة 2008-2017

مؤسسات التعليم العالي	السنوات								
	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016
الجامعات	34	36	36	47	47	48	49	50	50
المراكز الجامعية	13	13	15	09	10	10	10	10	13
المدارس الوطنية العليا	11	16	16	18	19	19	20	20	20
المدارس العليا	4	05	05	06	05	05	07	11	11
المدارس التحضيرية	3	05	10	10	10	11	12	12	12
المجموع	**65**	**75**	**82**	**90**	**91**	**93**	**98**	**103**	**106**

[30]. محمد صالح ربيع العجيلي، **التعليم العالي في الوطن العربي: الواقع واستراتيجيات المستقبل**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص72.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وأرقام:المديرية الفرعية للإشراف والتخطيط/مديرية التنمية والإشراف، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

من خلال الجدول رقم (01-04) يتضح جليّاً أن عدد مؤسسات التعليم العالي تتزايد سنوياً، إذ تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 106 مؤسسة تعليمية قُبَيل انتهاء سنة 2017، بعدما كان عددها 65 مؤسسة خلال الموسم الجامعي 2009/2008، هذا ما يفسّر عزم الدولة على المضيّ قدماً في هذا النهج الخاص بتشييد البُنى التحتية، وهذا من أجل استيعاب الكم الهائل من الطلبة، كما نلاحظ أيضاً من خلال الشكل (01-04) أن المدارس العليا أقل من حيث العدد ولا تمثل سوى 10% من المجموع الإجمالي لسنة 2017/2016 مقارنة بالجامعات التي تمثل نسبة أكبر من 47%، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى بناء هياكل قاعدية جديدة تحت مسمى جامعة، وتحويل بعض المراكز الجامعية التي توفرت فيها مجموعة من الشروط كارتفاع عدد التخصصات وتنوّعها، الزيادة في أعداد الطلبة وغيرها من الشروط التي تُخوِّل لها التحوّل من مركز جامعي إلى جامعة.

كما أشار السيد وزير العليم العالي والبحث العلمي، إلى أن بعض الهياكل البيداغوجية فيما مضى بقيت غير مستغلة في بعض الجامعات، فيما عاشت أخرى اكتضاضاً كبيراً، مما توجّب إعادة تقييم الوضع بهدف استغلالها بطريقة عقلانية بدل بناء جامعات أخرى والتي لسنا بحاجة إليها[31]، وعليه فالإستراتيجية الجديدة للقطاع تهدف إلى إعادة النظر في توزيع خارطة التخصصات ومنه تعداد الطلبة بشكل متوازن وكذا ترشيد النفقات خاصة في جانبه المتعلق بميزانية التجهيز.

الشكل رقم (04-01): تطوّر شبكة مؤسسات التعليم العالي خلال الفترة 2008-2017

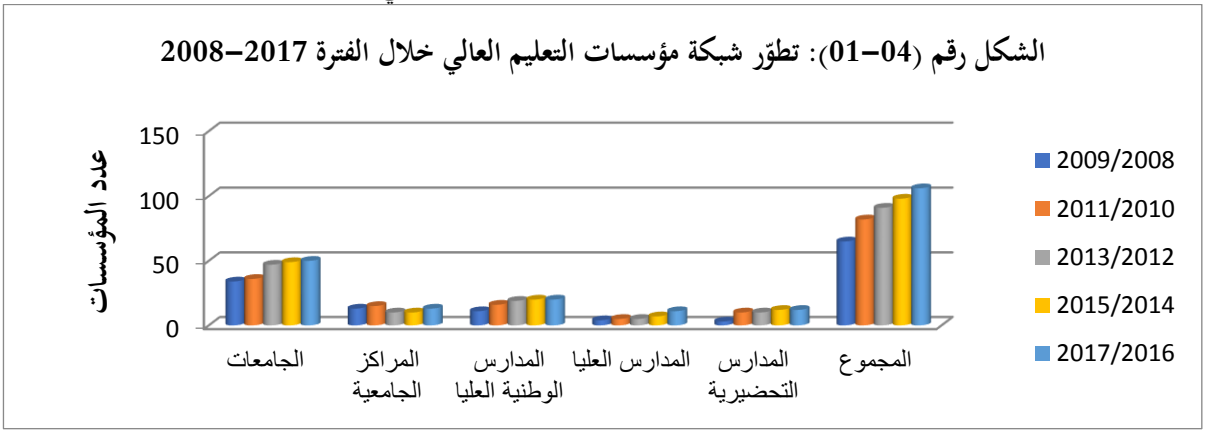

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أرقام الجدول (04)

خامسا: دراسة العلاقة التأثيرية بين قطاع التعليم العالي والنمو الاقتصادي.

أثبتت الدراسات السابقة بوجود علاقة تأثيرية بين قطاع التعليم العالي والنمو الإقتصادي، فكلاهما يكمل الاخر. فعدد الطلبة المتخرجين سنويا وحاصلين على الشهادات العليا فهم بمثابة خزان هائل لدمجهم في مجال الشغل في جميع القطاعات بدون إستثناء.

وما يزيد الأمر أهمية بالغة هو مساهمة قطاع التعليم العالي في الإنتاج، خاصة المجال الزراعي والصيد البحري. فهناك بعض المعاهد والكليات تقوم بتربية المواشي وتنتج الحليب والعسل وتبيعه. ضف إلى ذلك الإنتاج الحيواني من الأغنام والإبل والبقر. كما يحدث الإنتاج الفلاحي وإختراع منتجات جديدة من الفواكة والخضر وبيعها مما يتم تحصيل مورد هام مما يساعد الإستثمار الحكومي على تحقيق التوازن في جميع المجالات التي تنطوي تحت مصادره.

وتتمثل في الإستثمار الزراعي والصحي والسياحي والتعليم العالي ثم البنية التحتية، فكل هذه المجالات من الإستثمار الحكومي تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي.

[31]. www.radioalgerie.dz, le 08-03-2017

الخلاصة:

يعتبر الإستثمار الحكومي أحد أهم دعائم لإقتصاد بلد ما ، لما يحتويه وتعدد مجالاته من الإستثمار الزراعي والصحي والسياحي والصناعي والبنية التحتية والتعليم . ويساهم هذا الأخير في تحقيق نمو إقتصادي . ومن خلال تصفحنا لورقة بحثنا إستنتجنا مايلي:

- **أن الإستثمار الحكومي هو إنفاق الدولة على المشاريع العمومية التي تحقق المنفعة العامة؛**
- **ان مجالات الإستثمار الحكومي متعددة تتمثل في الإستثمار الزراعي وافستثمار الصناعي والإستثمار السياحي والإستثمار في البنية التحتية والإستثمار في المجال الصحي والإستثمار في التعليم العالي؛**
- **كل دولة في هذه المعمورة تسعى لتحقيق معدلات موجبة في النمو الإقتصادي، حتى تتمكن من تلبية حاجيات مواطنيها وتحقق لهم مستوى معتبر من الرفاهية؛**
- **للنمو الإقتصادي عناصر اساسية تكونه تتمثل في تراكم راس المال والنمو السكاني والتقدم التكنولوجي،**
- **فواقع قطاع التعليم العالي في الجزائر يعاني من عدة تحديات تجعل جامعاتنا تراوح مكانها في اسفل قائمة في الترتيب العالمي لجامعات العالم؛**
- **رغم الإهتمام المتزايد من طرف الدولة الجزائرية لنهوض بقطاع التعليم العالي، إلا ان مازلنا نحتل ذيل الترتيب في القائمة؛**
- **عملت الجزائر على تطوير قطاع التعليم العالي فقامت بالإستثمار فيه مما ينجم منه عائد؛**
- **الإهتمام بقطاع التعليم العالي يعني تحسن مستوى النمو الإقتصادي للدولة.**

فيمكن ان نقترح مايلي:

- **الزيادة في الإنفاق على قطاع التعليم العالي أمر ضروري لما ينجم عنه عائد مستقبلا من إنتاج رأسمال فكري نفتخر به بين الأمم ليحقق الرقي والتطور، ويساهم بطريقة مباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي للبلد؛**
- **التنسيق بين جميع مجالات الإستثمار الحكومي حتى نحقق التكامل المنشود للمجتمع وبالتالي نحقق له الحياة الكريمة؛**
- **الإنفاق المستمر على التعليم العالي هذا يعني توفير يد عاملة متطورة تواكب التقدم التكنولوجي وهو اهم عنصر مكون للنمو الإقتصادي.**

التهميش:

1-باشوش حميد، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال 2001-2014، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراة علوم ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ،2015-2016، ص 31.

2- ساطور رشيد، محددات الإنفاق الإستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنية الاقتصادية، حالة الإستثمار الخاص- دراسة قياسية 1970-2010، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ،2012-2013،ص32.

3- وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص 122.

4- الطاهر عبد الله، **مقدمة في إقتصاديات المالية العامة**، جامعة الملك أل سعود، المملكة العربية السعودية، 1984، ص14.

5-الشراح رمضان وحسن محروس، **الإستثمار -النظرية والتطبيق**، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن،1999، ص13.

6- هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثارها على تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراة: تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف،2014، ص40.بالتصرف

7- أبو إسماعيل فؤاد، **إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص ص 22-30.بالتصرف

8- أحمد جبر سالم وأحمد جاسم محمد، **الإستثمار في البنية التحتية ومصادر التمويل**، دار الإمام للنشر والتوزيع، عمان ، 2017،ص 15

9- برناردين أكيتوبي،ريتسارد همينغ، غيرد شوارتز، **الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**، قضايا إقتصادية 40، سلسلة يصدرها صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2007، ص 3.

10-غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري ومنظمة التجارة العالمية**، مجلة الأبحاث الإقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، 2010، العدد4، ص 120.
11- منال عبد المنعم مكية، **السياحة تشريعات ومبادئ**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص26.
12-محمد أحمد بدر الدين، **إستراتيجيات النمو الاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص ص 12-13.
13-أمال محمود عطية عبيد ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاديات التجارة الخارجية ، كلية التجارة و إدارة الأعمال ، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 2002، ص 116
14-وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الدول: الجزائر –مصر – السعودية، أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصاديو والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2013،03-2014، ص 10.
15- ميشيل تودارو(ترجمة محمود حسين ومحمود حامد محمود)، التنمية الإقتصادية ، دار المريخ، 2006، ص58.
16. محمد بريش، **دور التعليم العالي في تكوين العقلية العلمية والملكة النقدية وتنمية حوافز البحث والنمو المعرفي**، مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي، العدد 03، أكادير، المملكة المغربية، 2002، ص122.
17. حسان بن اسباع، **سياسات التعليم العالي في الجزائر: دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص11.
18-صغور فريد، **واقع وتحديات التعليم العالي في الجزائر في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014، ص05.
19-جيلالي خالدية، **الجامعة الجزائرية ودورها في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل وفق تطلعات التنمية المحلية: دراسة ميدانية في ولاية تيارت**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2011، ص25.
20- هشام يعقوب مرزيق _ فاطمة حسين الفقيه، **قضايا معاصرة في التعليم العالي**، درا الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص23.
21. نصر الدين بن نذير _ فائزة بعيليش، **دور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التوافق بين مخرجاتها وسوق العمل في الجزائر: جامعة المدية نموذجا**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة البليدة02، 2015، ص14.
22. سمية الزاحي، **مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر: دراسة ميدانية بجامعات منتوري قسنطينة، عنابة وسكيكدة**، أطروحة دكتوراه، معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة02، الجزائر، 2014، ص63.
23. إيمان بية _ إلياس بن ساسي، **تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في قياس الكفاءة النسبية لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل إدارة التغيير (دراسة تطبيقية على تشكيلة من مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ما بين 2008-2014)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص95.
24. ذوقان عبيدات _ سهيلة أبو السميد، **مهارات الحياة الجامعية (الاتصال_ التعلم_ التفكير_ البحث)**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص11.
25. نادية ابراهيمي، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس،سطيف01، الجزائر، 2013، ص45.
26. Journal Officiel: La République Algérienne Démocratique et Populaire, N°24, **Loi n°99-05**, du 04 Avril 1999, Portant Loi D'orientation Sur L'enseignement Supérieur, art 38, P04.
27-محمد السعيد بن غنيمة، **أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم في الجزائر (1967-2012)**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص17.
28. بن عيسى ليلى، **أهمية التسيير العمومي الجديد في قطاع التعليم العالي: دراسة حالة جامعة محمد خيضر بسكرة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006، ص81.
29- محمد صالح ربيع العجيلي، **التعليم العالي في الوطن العربي: الواقع واستراتيجيات المستقبل**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص72.
-30. www.radioalgerie.dz, le 08-03-2017

REFERENCES

1-Bashouch Humaid, Public Investments and its Role in Economic Development, An Analytical Study of Development Programs in Algeria during 2001-2014, Dissertation for PhD, Department of Economic Sciences, Economic Analysis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University

of Algeria 03, 2015-2016 , P. 31.
2 - Sattour Rachid, determinants of direct investment spending in Algeria and its impact on economic development, the case of private investment - a standard study 1970-2010, thesis PhD in economic sciences economic measurement specialization, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algeria 03, 2012-2013 , P. 32.
3- Walid Abdul Hamid Al-Aib, The Macroeconomic Impacts of Government Expenditure Policy, Hassan Modern Library, Beirut, 2010, p. 122.
4 - Taher Abdullah, Introduction to the economics of public finance, King Saud University, Saudi Arabia, 1984, p.
5 - Al-Sharaf Ramadan and Hassan Mahrous, investment - theory and practice, the same chains for publication and distribution, Jordan, 1999, p.13
6 - Hajar Sultani, The Policy of Government Investment Expenditure and its Effects on Sustainable Development, A Comparative Study between Algeria and the United Arab Emirates, Master's Thesis, PhD School: Business Administration and Sustainable Development, Faculty of Economic Sciences and Management Sciences, Farhat Abbas-Setif University, 2014, p. 60
7. Abu Ismail Fouad, Reform and Development of Public Benefit Institutions, Arab Organization for Administrative Development, Cairo, 1999, pp. 22-30
8. Ahmed Jabr Salem and Ahmad Jassim Mohammed, Investment in Infrastructure and Sources of Finance, Dar Al-Imam Publishing and Distribution, Amman, 2017, p15
9. Bernardin Akitobi, Richard Heming, Gerd Schwartz, Public Investment and Public-Private Partnership, Economic Issues 40, IMF Series, Washington, 2007, p.03
10 - Ghardi Mohamed, Algerian Agricultural Sector and the World Trade Organization, Journal of Economic Research, issued by the Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, Saad Dahlab University, 2010, no. 4, p.120
11- Manal Abdel Moneim Makiya, Tourism Legislation and Principles, Dar Safa for Publishing and Distribution, Amman, 2000, p.26
12-Mohamed Ahmed Badr Eddin, Strategies for Economic Growth, Taiba Foundation for Publishing and Distribution, Cairo, 2017, pp. 12-13.
13 - Amal Mahmoud Attia Obaid, The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth, Thesis for PhD in Economics, Foreign Trade, Faculty of Commerce and Business Administration, Department of Economics and Foreign Trade, Helwan University, Cairo, 2002, p.116
14- Miloud, The Recent Determinants of Economic Growth in the Arab Countries and the Means of Activating Them Status of Countries: Algeria, Egypt, Saudi Arabia, PhD thesis in Economic Sciences, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algeria, 03,2013-2014, p.10
15. Michel Tudarou (translated by Mahmoud Hussein and Mahmoud Hamed Mahmoud), Economic Development, Dar al-Marikh, 2006, p. 58.
16. Mohammed Breish, The Role of Higher Education in the Formation of the Scientific Mind and the Queen of Cash and the Development of Research Incentives and Knowledge Growth, Journal of the Federation of the Universities of the Islamic World, No. 03, Agadir, Kingdom of Morocco, 2002, p.122
17. Hassan Ben Esbaa, Higher Education Policies in Algeria: A Field Study in Some Universities of the East of Algeria, Master Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Mohamed Khaydar, Biskra, Algeria, 2014, p.11
18- Sfour Farid, The Reality and Challenges of Higher Education in Algeria in the Knowledge-Based Economy, Master Thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algiers 03, Algeria, 2014, p.5
19-Khalidi Khalidiya, The Algerian University and its Role in Responding to the Requirements of the Labor Market in Accordance with the Local Development Prospects: A Field Study in the State of Tiaret, Master Thesis, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, Ibn Khaldun University, Tiaret, Algeria, 2011, p.25

20- Hisham Yaqoub Marzeeq - Fatima Hussain Faqih, Contemporary Issues in Higher Education, Dar al-Raya Publishing and Distribution, Jordan, 2008, p.23
21- Nasr El-Din Bin Nazir, Fayza Baeleish, The Role of Institutions of Higher Education in Achieving Harmonization between their Outputs and the Labor Market in Algeria: Al-Mediya University Model, Journal of Economic Research, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, No. 13, Blida University, 02, 2015, p.14
22. Soumia Zahi, The Status of the University Library in Policies of Higher Education in Algeria: A Field Study in the Universities of Mentori Constantine, Annaba and Skikda, PhD, Institute of Library Science and Documentation, University of Constantine 02, Algeria, 2014, p.63
23. Eman Baba, Elias Ben Sassi, The application of the method of data analysis in measuring the relative efficiency of Algerian higher education institutions under the management of change (an applied study on a variety of Algerian higher education institutions between 2008-2014). , University of Qasdi Mirbah, Ouargla, 2015, p. 95.
24. Zoukan Obaidat _ Suhaila Abu Al-Semaid, University Life Skills (Communication_ Learning_ Thinking_ Search), 1, Dar Al-Fikr Publishers and Distributers, Jordan, 2012, p.11
25. Nadia Ibrahimi, The Role of the University in the Development of Human Capital for Sustainable Development (Masila University Case Study), Master Thesis, Faculty of Economic Sciences, Management Sciences and Commercial Sciences, Farhat Abbas University, Setif 01, Algeria, 2013, p.04
26. Journal Officiel: La République Algérienne Démocratique et Populaire, N ° 24, Loi n ° 99-05, du 04 Avril 1999, Portant Loi D'orientation Sur L'enseignement Supérieur, art 38, P04.
27. Mohamed El-Said Ben Ghoneima, The Impact of Public Expenditure Policies on Education Sector in Algeria (1967-2012), Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Mouloud Mameri University, Tizi Tizi Ouzou, Algeria, 2015, p.17
28. Ben Issa Laila, The Importance of New Public Governance in the Higher Education Sector: A Case Study of Mohammed Khaydar Biskra University, MA Thesis, Faculty of Economic and Management Sciences, Mohammed Khader University, Biskra, Algeria, 2006, p. 81.
29- Mohammed Saleh Rabie Al-Ajili, Higher Education in the Arab World: Reality and Future Strategies, 1, Dar Safa Publishing and Distribution, Jordan, 2013, p.72